

القاعدة الحادية والثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المعِين لا يُعرَّف بصفته^(١).

المعِين

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بالمعِين هنا : الموجود المشار إليه ، فما كان موجوداً مشاراً إليه واقعاً تحت الحسّ أو مذكوراً في عبارته فإنه لا يُعرَّف بصفته ؛ لأن وجوده كافٍ عن الوصف ؛ بل هو أقوى من الوصف .
وسياتي : أن (الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال : لله عليّ أن أصوم شهراً . صام أي شهر شاء ، لكن إذا أفطر منه يوماً وجب عليه استئناف شهر واستقباله بالصّوم .
ومنها : إذا قال : لله عليّ أن أصوم رجباً متتابعاً . فصام ثم أفطر فيه يوماً ، فعليه قضاء ذلك اليوم وحده ؛ لأن ما أوجبه على نفسه من الصّوم في وقت بعينه معتبر بما أوجبه الله عليه من الصّوم في وقت بعينه وهو صوم رمضان ، وهذا لأن ذكر التتابع في شهر بعينه غير معتبر ، فالمعِين لا يُعرَّف بصفته .

ومنها : إذا قال : أنحككتك ابنتي هذه - البيضاء الطويلة - وهي

(١) المبسوط ج ٣ ص ١٣٢ .

حاضرة مرئية ، فالصقة غير معتبرة ؛ لأنّ المراد إنكاحها امرأة معينة ، فلو اختلفت الصقة فلا حقّ للزوج في الاعتراض لأنّه ينظر ويرى التي أمامه المشار إليها .

القاعدة الثانية والثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المَغْرَم مقابل بالمغْنَم^(١).

المغرم والمغْنَم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المغرم : هو الغرامة والخسارة .

والمغْنَم : هو الربح والغنيمة .

وقد سبق لهذه القاعدة أمثال مثل : (الغرم بالمغْنَم ، والغنم

بالمغرم) . وقد سبقت ضمن قواعد حرف الغين تحت الرقم ٨ .

وبلفظ : (الخراج بالضمان) ضمن قواعد حرف الخاء تحت

الرقم ١٣ .

وبلفظ سيأتي إن شاء الله : (النعمة بقدر النعمة ، والنقمة بقدر

النعمة) .

(١) المبسوط ج ٢٢ ص ٦٧ .

القاعدتان الثالثة والرابعة والثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المغرور في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض
جعل سبباً للضمان دفعاً للضرر بقدر الإمكان^(١) .
وفي لفظ : المغرور يرجع على الغار بما غره^(٢) .
المغرور - الغار

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

المغرور : هو المخدوع ، الذي يخدع في المعاوضات ، إذ
توصف له السلع بغير حقيقتها ، أو يشتريها على أنها سليمة فتظهر
معيبة .

فهذا المغرور له الحق في المطالبة بالتعويض ممن غره ، بما
غره به ؛ دفعاً للضرر بقدر الإمكان ، ولأن الغرور حرام .
وينظر القواعد من ٩ - ١١ من قواعد حرف الغين .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومسائلهما :

إذا اشترى سيارة على أنها سليمة من العيوب - أو اشتراها مطلقة
- والإطلاق يقتضي سلامة العوض في العقد الصحيح . ثم ظهر فيها

(١) ترتيب اللآلي لوحة ٩٨ ب ، أشباه ابن نجيم ص ٢١٥ .

(٢) شرح السير ص ٢١١٩ وعنه قواعد الفقه ص ١٢٦ ، وينظر الفتاوى الخانية

ج ٢ ص ٢٣٠ مسائل الغرور .

عيوب - أخفاها البائع - توجب الردّ أو أرش النقصان فللمشتري المغرور الحق في المطالبة بالتعويض عن النقص الحاصل بالعيوب ، من البائع أو من الوسيط الذي غره ، وذلك دفعاً للضرر عن المشتري المخدوع بقدر الإمكان .

ومنها : إذا اشترى أمة فاستولدها ، ثم ظهرت مستحقة ، فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن وبقيمة الولد .

ومنها : إذا اشترى أرضاً وبنى فيها ثم ظهرت مستحقة - أو أنها ليست ملكاً للبائع - فإن المشتري يرجع على البائع بقيمة الأرض والبناء .

ومنها : إذا قال رجل لأهل السوق بايعوا ابني هذا فقد أدنت له في التجارة ، فظهر أنه ابن غيره . رجعوا عليه للغرور .

ومنها : إذا غرّ البائع المشتري وقال له : قيمة متاعي كذا فاشتره . فاشتراه بناء على قوله ، ثم ظهر فيه غبن فاحش ، فإنه يرده .

ومنها : إذا كان عنده وديعة فهلك . ثم جاء رجل واستحقّ الوديعة ، وضمّنها الأمين ، فإن المودع الأمين يرجع على المودع بما ضمن .

القاعدة الخامسة والثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المغلب هل هو اللفظ أو المعنى^(١) ؟

اللفظ والمعنى

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

عند التعاقد قد يتلفظ المتعاقدان بلفظ العقد الذي يريدانه صريحاً كعقد البيع بقولهما بعت واشتريت ، فيترتب على العقد مقتضاه وأحكامه ، وقد يكون اللفظ لعقد ومراد العاقدین عقداً آخر مدلولاً عليه بما وُصِّل بالفاظ العقد ، فهل تكون العبرة والاعتداد بلفظ العقد الملفوظ أو بالمعنى المراد ؟

المغلب عند الأكثرين المعنى المقصود المدلول عليه ، لا باللفظ الملفوظ ، وقد سبق لهذه القاعدة أمثال ، ينظر من قواعد حرف الهمزة القواعد من ٩٦ - ٩٨ ، ٦٤١ . ومن قواعد حرف الحاء القاعدة ١٠٨ . وغيرهما . وينظر الوجيز ص ١٤٧ فما بعدها .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال : وهبتك هذا الكتاب بمئة . كان بيعاً لا هبة ؛ لذكر العوض ، وإن تلفظ بلفظ الهبة .

(١) ينظر قواعد ابن رجب القاعدة ٣٨ ، وأشباه السيوطي ص ١٦٦ ، وأشباه ابن نجيم ص ٢٠٧ ، والوجيز مع الشرح والبيان ص ١٤٧ .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا قال : بعتك هذا الكتاب بدون ثمن ، أو أجرتك هذه الدّار بدون أجره . لا يكون العقد الأوّل هبة ولا بيعاً وهو عقد باطل .
ولا يكون العقد الثّاني إجارة ولا إعاره ، وهو باطل كذلك ؛ لعدم ذكر الثمن والأجرة فيهما وهما من أركان العقد .

القاعدتان السادسة والسابعة والثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المغلوب لا يظهر حكمه في مقابلة الغالب^(١).

والمغلوب في حكم المستهلك^(٢). أو المغلوب لا

حكم له^(٣).

المغلوب - الغالب

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

المغلوب : اسم مفعول من غلب ، والمراد به الشيء القليل .

والغالب : اسم فاعل من غلب ، والمراد به الشيء الكثير .

إذا اختلط شيان معاً وكان أحدهما أكثر من الآخر فإن الأكثر هو

الغالب والأقل هو المغلوب . والحكم إنما يكون للغالب منهما ؛ لأنّ

المغلوب مستهلك في الغالب .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومدلولهما :

إذا صبب لبن امرأة في طعام ، فأكله الصبي ، فإن كان الطعام هو

الغالب فلا تثبت به الحرمة ؛ لأنّ هذا أكل ، والموجب للمحرمة

(١) المبسوط ج ٥ ص ١٤ .

(٢) نفس المصدر ج ٢ ص ١٤ .

(٣) القواعد والضوابط ص ١٤١ عن كتاب الأصل لمحمد بن الحسن ج ٢

ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

الشرب دون الأكل . أمّا إن كان اللبن هو الغالب ، فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تثبت الحرمة .

ومنها : إذا خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى ثم أوجر منه صبي ، فهل تثبت الحرمة منهما جميعاً ؟ أو تثبت الحرمة لمن يكون لبنها غالباً ؟ خلاف .

ومنها : إذا اختلط موتى مسلمين بموتى كفار - ولم يمكن التفريق بينهم - فإن كانت الغلبة للمسلمين غسلوا جميعاً وصلى عليهم جميعاً - إلا من عُرِف أنه كافر - وإن كانت الغلبة للكفار لا يصلى عليهم ، إلا من عُرِف أنه مسلم بالسّيما والعلامة ؟ لأنّ الحكم للغالب . فإذا استويا لم يصلّ عليهم عند الحنفيّة ، ولكن عند غيرهم من الفقهاء يصلّى عليهم جميعاً ويُنوى بالصلاة المسلمين ؛ لأنّه لما عُجز عن التمييز الفعلي بينهم فإنما يميز بالنيّة .

القاعدة الثامنة والثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المغيا لا بدّ أن يثبت قبل الغاية ويتكرّر إليها^(١) . أو
ثم يصل إليها^(٢) .

المغيا

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المُغَيَا : اسم مفعول من غَيِيَ فهو مغيا . والمراد به هنا : ما جعل غاية ونهاية . فحكمه أنه يثبت قبل الغاية ويتكرّر ويصل إليها .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال لزوجته : إن أكلت حتى لبست ، فأنت ضالّقة . يقتضي اللفظ تأخير اللبس مع تكرّر الأكل قبله حتى يصل إليه ؛ لأنّ حتى حرف غاية .

ومنها : إذا قلت : قام القوم حتى عمرو . يقتضي تأخر قيام عمرو . بدلالة حتى التي هي حرف غاية وجر .

ومنها : قوله تعالى : - سَلَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ -^(٢) .

فالسّلام ثابت قبل الفجر وهو ممتدّ ومستمرّ إلى طلوع الفجر .

ومثله : سرت حتى طلعت الشمس ، فالسير ثابت ومستمرّ قبل طلوع الشمس إلى طلوعها .

(١) الفروق ج ١ ص ٨٤ ، ص ١١٣ .

(٢) الآية ٥ من سورة القدر .

القاعدة التاسعة والثمانون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المفرد المضاف إلى معرفة للعموم^(١).

أصولية فقهية المفرد المضاف

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المفرد المنكر إذا أضيف إلى معرفة أفاد العموم والشمول .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

في قوله تعالى : **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ**

فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٢). استدل على أن الأمر للوجوب - بسبب التهديد بإصابة الفتنة أو العذاب - والمراد كل أمر لله تعالى .

ومنها : إذا أوصى لولد زيد ، أو وقف على ولده - وكان له

أولاد ذكور وإناث - كانت الوصية والوقف للكل .

ومنها : إذا قال : إن كان حملك ذكراً فلك عندي هديتان . وإن

كان أنثى فهديّة . فولدت ذكراً وأنثى . . قالوا : لا تستحقّ الهدية ، لأنّ الحمل اسم للكل - أي كل الحمل - فما لم يكن كلّ الحمل ذكراً أو أنثى لم يوجب الشرط .

(١) أشباه ابن نجيم ص ٣٨٦ ، وعنه قواعد الفقه ص ١٢٦ .

(٢) الآية ٦٣ من سورة النور .

رابعاً : ممّا استثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا قال : زوجاتي طالق . أو عبيدي حرّ - بالإنفراد في كليهما - طلقت واحدة وعتق واحد . والتعيين إليه . ومقتضى لفظه طلاق الكلّ وعتق الجميع ، لكن لم يحمل على الجميع لوجود الوصف المفرد وهو الخبر فلم يطابق المبتدأ .

القاعدة التسعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المُفْرَط ضامن^(١).

المفْرَط

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المفْرَط : اسم فاعل من فَرَطَ فهو مفْرَط . أي مهمل ومتهاون غير محتاط ومقصر ومضيع . فمن قصر في حفظ أو رعاية ما أو من تحت يده حتى ضاعوا أو هلكوا ، فإنه غارم وضامن لما ضاع أو هلك بسبب تقصيره وإهماله .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا نامت امرأة وبجوارها رضيع أو طفل فمالت عليه أثناء نومها فقتلته فعليها الدية وتلزمها الكفارة لتفريطها وعدم احتياطها .

ومنها : من أتلف مال غيره عمداً أو خطأ فهو ضامن وغارم ، والفرق بين المتعمد المتعدي والمخطئ أن المتعمد المتعدي آثم ويستحق العقوبة ، والمخطئ غير آثم ، ولا يستحق العقوبة ، وإن كانا مستويين في وجوب الضمان .

ومنها : أودع ودیعة فقصر في حفظها حتى ضاعت فهو ضامن لها بسبب تقصيره ، مع أن يده مؤتمنة في الأصل .

(١) قواعد الفقه الإسلامي ص ٢٢٩ عن الإشراف ج ٢ ص ٧٨ .

القاعدة الحادية والتسعون بعد الأربعمئة

أولاً : أفاض ورود القاعدة :

المفسد إذا زال قبل تقررّه يصير كأن لم يكن^(١).

وفي لفظ : المفسد للعقد إذا زال قبل تقررّه جعل

كأن لم يكن وصحّ العقد^(٢).

المفسد وزواله

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المفسد للعقد هو إمّا فقدان العقد بعض شروط صحّته ، أو اشتراط شرط خارج عن مقتضى العقد أو مناف لمقتضاه .

والمراد بالإفساد هنا : غير البطلان ، وذلك لأنّ الحنفية يفرّقون بين الباطل والفاقد ، فالباطل لو أزيل سبب البطلان فلا بدّ من استئناف العقد وتجديده عند الكلّ ، ولا يكون زوال سبب البطلان مصحّحاً للعقد ، بخلاف المفسد عند الحنفية .

فبناءً على هذه القاعدة إذا أزال المتعاقدان هذا المفسد للعقد قبل ثبوته - وثبوت المفسد يكون بالتقاضي والتفرّق عن المجلس - فإذا أزيل المفسد قبل ثبوته فإنّ العقد يعود صحيحاً ويجعل المفسد كأن لم يكن .

(١) المبسوط ج ١٤ ص ٢٣ .

(٢) نفس المصدر ج ١٢ ص ١٤٣ .

وعند غير الحنفية الفاسد والباطل مترادفان فإذا دخل العقد فساد
فالعقد غير صحيح ويجب استئنائه وتجديده ولو أزيل المفسد .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

اشتراط خيار الرؤية في السلم مفسد للعقد ، فإن أسقط الخيار
قبل التفريق صح العقد .

ومنها : إذا تصارفا درهماً بدرهمين - وهذا عقد دخله الربا -
فإن ردَّ أحد الدرهمين درهماً منهما لصاحبه قبل التفريق من المجلس صحَّ
العقد درهماً بدرهم . وعند غير الحنفية العقد باطل فلا بدُّ من ترادهما
وتجديد العقد واستئنائه درهماً بدرهم .

ومنها : إذا تزوج امرأة بغير شهود ، أو زوجت نفسها بغير
ولي ، فإذا حضر الشهود بعد ذلك أو أجاز الولي صحَّ العقد عند
الحنفية ، ولم يصحَّ عند غيرهم بل يجب تجديد العقد واستئنائه .

القاعدة الثانية والتسعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضها حاجة راجحة أبيح المحرم^(١).

إباحة المحرم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تتعلق بباب الضرورات والحاجة - وهي بمعنى القاعدة القائلة : (لا حرام مع ضرورة) وقد سبقت .

فإذا وجدت مفسدة مسببة لتحريم فعل في شيء أو أمر ما - لأن المحرم إنما حرم لأجل ما فيه من مفسدة - ولكن عارض ذلك حاجة راجحة أو ضرورة ماسة أبيح المحرم ؛ لأن (الضرورات تبيح المحظورات . والحاجة تنزل منزلة الضرورة) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

جواز إبقاء الثمرة على الشجر إلى كمال الصلاح ؛ لأن الحاجة داعية إلى بقاء الثمر بعد البيع إلى كمال صلاحه . وإذا أصابته جائحة قبل اكتمال صلاحه هلك من ضمان البائع . ودليل ذلك الحديث الذي أخرجه مسلم رحمه الله من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(١) القواعد النورانية ص ١٣٣ .

قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم : « لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحلّ لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حقّ »^(١).

(١) الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . ينظر المنتقى الحديث ٢٨٦٣ .

القاعدة الثالثة والتسعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المفسوخ لا تلحقه الإجازة^(١).

المفسوخ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المفسوخ : هو العقد الذي أبطله العاقدان بعد تمامه ، إذ يدخله الفسخ بسبب من الأسباب . فإذا عقد فضولي عقداً ثم فسّخه ، فإن إجازة المالك أو صاحب الشأن لا تنفع ولا تصحّ العقد بعد فسّخه ؛ لأنّ الإجازة إنّما تعمل في العقد الموقوف ، لا في المفسوخ ولا في الباطل - كما سبق بيانه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا باع فضولي سيارة شخص لشخص آخر ، وقبل إجازة المالك فسّخ الفضولي أو المشتري منه العقد ، ثم جاء المالك فأجاز العقد ، فإنّ العقد لا يعود صحيحاً بهذه الإجازة ، لأنّ الإجازة إنّما صادفت عقداً مفسوخاً أي باطلاً معدوماً ، لا عقداً موقوفاً ، فلا عمل لها .

(١) المبسوط ج ٢٥ ص ١٨٨ .

القاعدتان الرَّابِعة والخامسة والتَّسعون بعد الأربعمائة

أولاً : أفاضل ورود القاعدة :

المفهوم لا يكون حجة في الاستحقاق^(١).

وفي لفظ : مفهوم النص ليس بحجة^(٢).

المفهوم

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

مفهوم النص : المراد به عند الأصوليين والفقهاء ، مفهوم

المخالفة .

ومعنى مفهوم المخالفة : ما يفهم عن اللفظ في غير محلّ النطق ،

أو أن الحكم المسكوت عنه يخالف حكم المنطوق به . ويسمى دليل

الخطاب أيضاً^(٣).

فمفهوم المخالفة لا يكون حجة ولا دليلاً للاستحقاق ، ولا يعتدّ به

في الأحكام عند الحنفية ، وإن كان غيرهم يعتبره .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

في قوله تعالى : : فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ^(٤)

فمفهومه أن من لم يشهد الشهر لا يجب عليه صومه .

(١) المبسوط ج ٢٢ ص ٢٥ .

(٢) نفس المصدر ج ٥ ص ٢٠٢ .

(٣) الإيضاح ص ٢٢ .

(٤) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

ومنها : قوله تعالى : * وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ
 الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَتَيَاتِكُمُ
 الْمُؤْمِنَاتِ ^(١) فمفهومه أنه لا يجوز الزواج من الأمة غير المؤمنة ،
 وهذا عند غير الحنيفة ، وأما عند الحنيفة فلا يأخذون بهذا المفهوم .
 ومنها : وجوب النفقة للمعتدة من طلاق بائن وهي غير حامل مع
 السكنى عند الحنيفة ورواية عن أحمد بن حنبل رحمه الله . خلافاً
 للشافعية والمالكية ^(٢) الذين يرون أن لا نفقة لها إلا إذا كانت حاملاً
 استدلالاً بالمفهوم من قوله تعالى : * وَإِنْ كُنْ أُولِيَّ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ
 حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ^(٣) . فأخذوا من ذلك عدم استحقاق النفقة للبائن غير
 الحامل المعتدة ، ولها السكنى فقط ^(٤) . والوجه الراجح عند أحمد رحمه
 الله أنه لا نفقة لها ولا سكنى ^(٥) .
 ومنها : إذا قال المضارب : إنَّ لربِّ المال ثلث الربح . ولم يسمِّ
 المضارب لنفسه شيئاً ، قالوا : هذه مضاربة فاسدة في القياس ؛ لأنهما لم

(١) الآية ٢٥ من سورة النساء .

(٢) ينظر عقد الجواهر الثمينة ج ٢ ص ٣١٠ .

(٣) الآية ٦ من سورة الطلاق .

(٤) ينظر روضة الطالبين ج ٦ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٥) ينظر المقنع مع الحاشية ج ٣ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

بيِّننا ما هو المحتاج إليه وهو نصيب المضارب من الربح . ولأنه ليس من ضرورة اشتراط الثلث لرب المال اشتراط ما بقي للمضارب ، فإن ذلك من المفهوم . والمفهوم لا يكون حجة في الاستحقاق ؛ لاحتمال أن يكون مراده اشتراط بعض الربح لعامل آخر يعمل معه .

لكن قالوا : هذه مضاربة جائزة استحساناً ؛ لأن عقد المضاربة عقد شركة في الربح ، فإذا بيّن نصيب أحدهما كان ذلك بياناً في حق الآخر .

ودليل الاستحسان قوله تعالى : **فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُمْنِهِ الثُّلُثُ** ^(١).

(١) الآية ١١ من سورة النساء .

القاعدة السادسة والتسعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المفهوم لا يوجب الحد^(١) . عند أبي حنيفة رحمه الله .

المفهوم

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة لها ارتباط بسابقتيها ، وإن كانت أخصّ منهما موضوعاً ، فعند الحنفية - عموماً - إذا كان المفهوم^(٢) لا يصلح حجة على وجه العموم ، فإن في هذه القاعدة بيان أن هذا المفهوم لا يصلح حجة على وجه الخصوص في إيجاب الحدّ ، قذفاً أو غيره ؛ لأنّ الحدود تدرأ بالشبهات . ولا يجب الحدّ إلا إذا كان اللفظ صريحاً غير كناية وبخاصة في القذف عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند أحمد رحمه الله لا حدّ إلا بالقذف الصريح^(٣) .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال : ما أنا بزان ولا أُمي بزانية مخاطباً شخصاً أمامه ، فمفهومه أن المخاطب زان وأمّه زانية - وبخاصة إذا كان ذلك في مجال المشاتمة والمنازعة - لكن لما كان أبو حنيفة رحمه الله لا يعمل ولا يأخذ

(١) الخانية ج ٣ ص ٤٧٦ حد القذف وعنه الفرائد ص ٢١٦ .

(٢) المراد بالمفهوم ألفاظ الكناية لا المفهوم الأصولي فقط .

(٣) ينظر المغني ج ١٢ ص ٣٩٢ .

بالمفهوم لم يوجب على القائل حدّ القذف ؛ لأنّ وجوب حدّ القذف عنده لا يكون إلا بصريح اللفظ . وكذلك هو عند أحمد والشافعي وغيرهما .
ومنها : إذا قال لامرأة : وطأك فلان وطأ حراماً ، أو فجر بك فجوراً ، أو جامعك جماعاً حراماً ، لا حدّ عليه .
ومنها : إذا قال لآخر : لست لأبويك ، فليس بقاذف ولا حدّ عليه .

القاعدة السابعة والتسعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

مقابلة الأجل بالدرّاهم ربا^(١).

الأجل والدرّاهم - الربا

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الربا نوعان : ربا الفضل - أي الزيادة مع الجنس - ، و ربا النسيئة - أي الأجل . فربا الفضل يكون في الجنس الواحد كالذهب بالذهب متفاضلاً .

وربا النسيئة يكون بزيادة على رأس المال مقابل زيادة المدة - وكلاهما محرّم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا حطّ عنه شيئاً من دينه مقابل تعجيل الأداء لا يجوز ، كما لو زاده شيئاً مقابل التأجيل وزيادة المدة .

ومنها : بيع التّقييط الأجل بزيادة عن النقد ، تعتبر الزيادة ربا ؛ لأنها في مقابل تأجيل دفع الثمن .

وينظر القاعدة رقم ٤٣٨ بلفظ " معاوضة " .

(١) المبسوط ج ١٣ ص ١٢٦ .

القاعدة الثامنة والتسعون بعد الأربعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المقادير بالرأي لا تستدرك^(١).

وفي لفظ : نصب المقادير بالرأي لا يجوز^(٢). وتأتي

في قواعد حرف النون إن شاء الله .

المقادير

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المقادير : جمع مقدار ، والمراد به هنا : المقدرات الشرعية التي تتعلق بالأزمان ، والأعداد والمكايل والمقاييس ، والعقوبات البدنية أو المالية ، والواجبات المقدرة - أي التي حدّد الشارع مقاديرها - فكلّ هذه الأمور لا تدرك بالرأي ، ولا مجال للرأي والاجتهاد في نصبها وتحديدّها ، فإذا لم تكن مسموعة أو منصوبة عليها فلا يجوز نصبها ، ولو اجتهد مجتهد في تقدير أي منها بدون نصّ فلا يعتدّ باجتهاده ولا يعمل بتقديره . إلا ما كان من باب العقوبات التعزيرية فيعود تقديرها إلى رأي الإمام بحسب الجرم ، لأنّ ما لا تقدير له في الشرع يعود تقديره إلى رأي الإمام بحسب ما يرى من المصلحة .

(١) المبسوط ج ١٤ ص ١٣٣ .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

ذكروا في باب الشفعة في الأرضين والأنهار : أن الشركاء في النهر الصغير هم كل من له شرب منه . لكن إذا كان النهر كبيراً تجري فيه السفن ، فالجار أحق به ؛ لأن الحنفية يرون جواز الشفعة للجار الملاصق ؛ لأن الشركة في النهر الكبير شركة عامة بمنزلة الطريق النافذ ، ولكن كيف يفرق بين النهر الصغير والنهر الكبير ؟ .

قالوا : إذا كان النهر تجري فيه السفن فهو النهر الكبير ، ولا مجال فيه للتقدير بعدد المنتفعين ؛ لأنه لم يرد عن الشرع تقدير لذلك ، والمقادير بالرأي لا تستدرك .

ومنها : حريم النهر فلو أجرى نهراً ، فله حريمه من الجانبين بقدر ما يرى الإمام من حاجة حافره ، وما يقطع التنازع بين الحافر وبين جيرانه ، ولا تقدير لحريم النهر في الشرع .

ومنها : إذا قدر الشارع حد زنا البكر بمئة جلدة ، فلا يجوز لحاكم أن يزيد على هذا الحد أو ينقص منه ، أو يبدله بالسجن أو الغرامة أو غير ذلك من العقوبات .

القاعدة التاسعة والتسعون بعد الأربعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المقارن للصنيع إذا كان مؤثراً فإذا تقدم أو تأخر
لا يؤثر غالباً^(١).

المقارن

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المقارن للصنيع : هو ما يصاحب إنشاء العقد أو ابتداء العمل ، فإذا كان هذا المصاحب مؤثراً في العقد أو الفعل حال مقارنته للعقد أو الفعل فإن تأثيره محصور في الابتداء مع المقارنة والمصاحبة ، أما إذا تقدم عن إنشاء العقد أو تأخر عنه فإنه لا يؤثر في العقد ولا في الفعل في أغلب الأحيان . ومفهوم ذلك أنه قد يؤثر في بعضها أحياناً تقدم أو تأخر .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا شرط على المشتري قبل العقد أن لا يبيع السلعة التي يريد شراءها ، ولم ينص على ذلك عند التعاقد فالعقد صحيح ، ولا يؤثر الشرط السابق في صحته .

ومنها : إذا شرط بعد عقد النكاح أن تتفق عليه زوجته ، فهذا شرط باطل لا يؤثر في صحة عقد النكاح ؛ لأنه شرط تأخر عن إنشاء

(١) أشباه ابن الوكيل ق ١ ص ٤٧٦ .

العقد ولم يقارنه .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة فآثر :

إذا قال لزوجته : متى قلت لك : أنت عليّ حرام ، فإنّي أريد به طلاقك . ثم قال لها ذلك بعد مدّة . في وجه أنّ الطّلاق يقع عملاً بكلامه السابق .

ومنها : اختلاف مهر السرّ والعلانيّة : وهو أن يتّفقا قبل العقد أن يكون المهر ألفاً مثلاً - وعند العقد أعلنّا المهر عشرة آلاف ، أو خمسمئة . فهل المعتبر مهر السرّ فيكون قد أثر في العقد مع أنّه لم يقارنه ؟ قال بعضهم : المصطلح عليه قبل العقد كالمشروط فيه .

القاعدة المتهمة للخمسمة بعد الأربعمة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

مقاصد اللفظ على نية اللفظ^(١).

القصد والنية

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تندرج تحت القاعدة الكلية الكبرى (الأعمال بالنيات) وتتفرّع عليها . فالمتكلم والمتلفّظ بالألفاظ له من وراء لفظه وكلامه مقاصد ونيات يرجوها ويريدها ، فلذلك فإن مقاصد اللفظ وما يراد به إنما يعتدّ بها ويعتمد فيها على نية المتكلم . وقد يكون ظاهر اللفظ غير مراد للمتكلم فيعمل بنيته وقصده من لفظه .

لكن لما كان القصد والنية أمران قليبان كان لا بدّ من دلائل وأمارات تدلّ على تلك النية وذلك القصد المراد للاعتداد بهما .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا قال : احفر في أرضي هذه حفرة . فيفهم أن الأرض ملكه ؛ لأنه أضاف الأرض إلى ياء المتكلم . لكن إذا قال : احفر في هذه الأرض حفرة . فلا يفهم أنها ملكه .

ومنها : إذا حلف أن لا يأكل اللحم ، ونوى جميع أنواع اللحم ، يحثّ بأكل أي نوع منها ، لكن إذا لم تكن له نية فيحمل اليمين على

(١) المنشور ج ٣ ص ٣١٢ .

عرف الحالف فيقيد اللفظ بدلالة العرف - كما سبق بياضه قريباً - .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة :

اليمين بالله تعالى عند القاضي تكون على نية المستحلف - وهو القاضي - دون نية الحالف ، إلا إذا كان الحالف مظلوماً فإن اليمين تكون على نيته - عند الحنفية والحنابلة - دون نية القاضي المستحلف .

القاعدة الحادية بعد الخمسة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المقاصد في العَرَض والعقار تتعلّق بصورهما

وأعيانهما^(١) لا بأبدالهما .

المقاصد

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المقاصد : جمع مقصد ، وهو اسم زمان أو مكان أو مصدر

ميمي . ويراد به هنا ما يطلب ويراد ويستهدف ويتغيا .

العَرَض : هو غير الثَّمَن ، كالدّواب والملابس والمأكولات

وغيرها مما يشتري بالأثمان .

والعقار : المراد به الأراضي والدّور .

والأعيان : جمع عين . والمراد به هنا نفس العَرَض والعقار .

فكلّها تراد وتشترى وتباع لما فيها من منفعة ومصلحة

للمتعاقدين ، ويتعلّق ذلك بظواهرهما ، لا بأثمانهما وأبدالهما .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الدّار إنّما تراد للسّكنى ، والأرض إنّما تراد ويقصد منها

الزّراعة أو البناء ، والعروض إنّما تراد لما فيها من منفعة ومصلحة

جعلت وصنعت لأجلها ، فالدّواب تراد للركوب والزّينة ، والملابس

(١) ترتيب اللّآلي لوحة ٩٩ أ ، وينظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٦٥ .

تراد للبس والدفع ، والمأكولات تراد للأكل وهكذا ، ولذلك فإن المديون الذي لا يؤدي دينه - إذا طالب غرماؤه القضاء بالاستيفاء منه - فإن القاضي لا يبيع أولاً : عروض المديون ولا أمتعته ولا عقاره لأنها من حوائجه ، إنما يبدأ بسداد الديون من النقود والأثمان ، فإن وقت كان بها ، وإن لم تف باع عليه الأيسر فالأيسر ، ولا يبيع العقار ولا الدار ، وإذا لم يف ما باعه عليه بأداء الديون باع كل شيء في سوقه ، ويترك له من ماله ما تدعو إليه حاجته من مسكن وخادم وينفق عليه بالمعروف ، إلى أن يفرغ من قسمه بين غرمائه .

ويبدأ ببيع ما يتسارع إليه الفساد ثم الحيوان ثم الأثاث ، ثم العقار^(١).

(١) ينظر روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٧٩ فما بعدها ، والمقتنع ج ٣ ص ١٣١ -

القاعدة الثانية بعد الخمسة

أولاً : الفاظ ورود القاعدة :

مقاطع الحقوق عند الشّروط^(١) . ولك ما شرطت^(٢) .

من قول عمر رضي الله عنه .

وفي لفظ : المسلمون عند شروطهم عند مقاطع

حقوقهم^(٣) . وقد سبقت .

وفي لفظ : المسلمون عند مشارطهم - أو شروطهم -

عند مقاطع حدودهم^(٤) .

الشّروط - مقاطع الحقوق

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

هذه القواعد من قول أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضي

(١) صحيح البخاري كتاب النكاح باب ٥٢ ، وينظر المغني ج ٩ ص ٤٨٣ فما بعدها ، والقواعد النورانية ص ٢٠٠ ، وأعلام الموقعين ج ٣ ص ٣٣٨ ، وكشاف القناع ج ٣ ص ٥٣ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في باب الرجل يتزوج المرأة ويشترط لها دارها ، مسن كتاب النكاح ج ٤ ص ١٩٩ . وسنن سعيد بن منصور في باب ما جاء في الشّروط في النكاح ج ١ ص ١٨٥ . وينظر كنز العمال الحديث رقم ٤٥٦٤٨ ، وحديث رقم ٤٥٦٤٦ .

(٣) المصنف لعبد الرزاق خبر ١٠٦٠٨ ج ٦ ص ٢٢٧ . وينظر المدخل الفقهي الفقرة ٢٢٩ .

الله عنه ، وسببها : أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها السكنى في دارها - أي بلدها - ثم أراد نقلها إلى بلده فرفضت وتمسكت بشرطها ، فتقاضيا إلى عمر رضي الله عنه ، فقال : لها شرطها . فقال الرجل : إذن يطلقنا . فقال عمر رضي الله عنه : " مقاطع الحقوق عند الشروط ولك ما شرطت " .

أي أن الفصل بين الحقوق إنما يتحدد تبعاً للشروط التي يشترطها المتعاقدان ، فالمشترط على نفسه قيد نفسه بالشرط فيجب عليه الوفاء بما اشترط ، ولأن مقيد نفسه طليق ، وبخاصة في باب النكاح ، والأصل في ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر بالوفاء بالشروط وأحقها بالوفاء ما استحلت به الفروج قال عليه الصلاة والسلام : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » الحديث رواه الجماعة عن عقبة بن عامر رضي الله عنه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

إذا تزوج امرأة واشترط لها دارها - أي لا يخرجها من بلدها إذا أراد أن يرجع إلى بلده ، أو ينتقل إلى بلد آخر - فهذا الشرط يجب الوفاء به ، فإذا أراد الانتقال فامرأته بالخيار إما أن تسافر معه وتتنازل عن شرطها ، وإما يطلقها بناء على ما اشترط على نفسه ، ولها طلب فسخ النكاح إذا رفض طلاقها .

ومنها : إذا أراد شراء سيارة واشترط عليه البائع الثمن حالا ، فيجب على المشتري أداء الثمن قبل تسلمه السيارة .

ومنها : إذا اشترى سلعة واشترط على البائع إيصالها لمحلّه وتركيبها فيه - كالمكيّف مثلاً - فعلى البائع الوفاء بالشرط ، وإذا أبى بعد ذلك فللمشتري مقاضاته أو يحسم من الثمن تكاليف الحمل والتركيب .

القاعدة الثالثة بعد الخمسة إلى السادسة بعد الخمسة
أولاً : أفاض ورود القاعدة :

المقبوض في عقد فاسد كالمقبوض في العقد
الصحيح فيما يرجع إلى الضمان وعدمه^(١)
والمقبوض بحكم قرض فاسد بمنزلة المقبوض
بحكم بيع فاسد^(٢)

وفي لفظ : المقبوض بحكم عقد فاسد يجب ردّ عينه
في حال قيامه ، وردّ قيمته بعد هلاكه^(٣)
وفي لفظ : المقبوض على سوم الشراء مضمون
بقيمته^(٤)

القبض الفاسد - والمقبوض الهالك

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

سبق مثل هذه القواعد في قواعد حرف الفاء رقم ٣ وقواعد حرف
 الحاء رقم ٨٠ ، وحرف الكاف رقم ١١٥ . فكل عقد فاسد يجب إزالته
 فساده قبل التفرّق . وإلا لا يحلّ للمشتري الانتفاع بما اشترى ولا للبائع

(١) المغني ج ٤ ص ٥٤ .

(٢) المبسوط ج ١٤ ص ٣٣ .

(٣) المبسوط ج ١٣ ص ٣١ .

(٤) ترتيب اللّٰلي لوحة ١٠٠ أ .

الانتفاع بالثمن ، فيجب على البائع والمشتري أن يترادّا ما تعاقدّا عليه فيردّ المشتري السلعة ويردّ البائع الثمن .

ولكن إذا تبايعاً فاسداً أو تقابضاً فاسداً ، فإذا كان المقبوض قائماً وجب ردّ عينه ، وأمّا إذا كان قد هلك أو استهلك فيجب أداء ضمانه ، كالعقد الصحيح في وجوب الضمان وعدمه ، لكن يفترق العقد الفاسد عن العقد الصحيح بأن ضمان العقد الصحيح بما اتفقا عليه . ولكن ضمان العقد الفاسد بالقيمة لا بالمسمّى سواء أكانت القيمة أكثر من المسمّى أو أقلّ منه ، والمقبوض على سوم الشراء عند هلاكه مضمون بقيمته أيضاً كالعقد الفاسد .

ثالثاً : من أمثلة هذه القواعد ومسائلها :

إذا تزوّج امرأة على خمر أو خنزير . فلها مهر المثل .

ومنها : باع سيّارة مطلقة - أي لم يبيّن نوعها ولا سنة صنعها ولا أي شيء يتعلّق بها - بعشرة آلاف ، كان هذا البيع فاسداً لجهالة السيّارة ، فإن جاء البائع بسيّارة وقبضها المشتري - مع فساد البيع - ثم تلفت في يده فعليه قيمتها يوم قبضها ، لا الثمن الذي سميا .

القاعدة السابعة بعد الخمسة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المقبوض على جهة الشيء كالمقبوض على حقيقته
في حكم الضمان^(١).

المقبوض على الجهة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

قبض الأشياء وتسليمها تختلف جهاتها باختلاف حقائقها التي تشير إليها أنواع العقود المختلفة ، حيث إن كل لفظ عقد يدل على حقيقته وما شرع له ، فالمقبوض في البيع يكون مقبوضاً على جهة الاستبدال ؛ لأن حقيقة البيع استبدال المبيع بالثمن .

وما كان مقبوضاً في الهبة يكون مقبوضاً على جهة التبرع ؛ لأن هذه حقيقة الهبة ، وهكذا .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومساائلها :

قبض الرهن يكون على جهة الاستيفاء ، لا جهة الاستبدال ؛ لأنه إذا قبض الرهن وهلك في يده فيعتبر مستوفياً دينه . وهذا عند الحنفية الذين يرون أنه إذا هلك المرهون فإنه يهلك بالأقل من قيمته ومن الدين ، ويعتبر المرتهن مستوفياً دينه بهلاك الرهن عنده ، ولكن عند الشافعية والحنابلة أن الرهن أمانة غير مضمون إذا هلك بغير تعد من المرتهن .

(١) المبسوط ج ١٤ ص ٤٢ .

وعند مالك رحمه الله : أنه إذا كان تلفه بأمر ظاهر كالموت والحريق فمن ضمان الرّاهن ، وأمّا إذا ادّعى المرتّهن هلاكه بأمر خفي ، لم يقبل قوله ويضمن^(١).

ومنها : وهبه هبة فهلكت عنده أو استهلكها ، ثم أراد الواهب استرجاعها ، فلا يضمنها الموهوب له ، لأنّ الهبة قبضت على جهة التبرّع ، والمتبرّع به إذا هلك فهو غير مضمون لأنّ هذه حقيقة .

(١) ينظر روضة الطالبين ج ٣ ص ٣٣٤ ، والمقنع ج ٢ ص ١٠٦ وعقد الجواهر

ج ٢ ص ٥٩٨ - ٥٩٩ .

القاعدة الثامنة بعد الخمسة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

المقترن بالمانع الحسيّ أو الشرعيّ كالعدم^(١).

المقترن بالمانع

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المقترن بالمانع : هو المصاحب للمانع عند حصوله .

فأي فعل أو تصرف أريد إيجاده مع وجود المانع الحسيّ الواقعي أو المانع الشرعيّ فإنّ هذا الفعل أو التصرف يعتبر معدوماً ، باطلاً ، لا يبنى عليه حكم . لأن وجود المانع مُعَدَم ومبطل للحكم والتصرف .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

عقد على امرأة وهو محرم ، فالعقد باطل لوجود المانع الشرعي وهو الإحرام .

ومنها : صامت أو صلت وهي حائض ، فصومها باطل وصلاتها باطلة ؛ لأنّه قارن ذلك وجود المانع الشرعي وهو الحيض ، وهي آثمة إن صامت أو صلت متعمدة مع وجود الحيض .

ومنها : خلا بامرأة وعندهما رجل نائم ، فلا يعتد بهذه الخلوة لوجود المانع الحسيّ .

(١) القواعد والضوابط ص ١١٩ عن أشباه ابن السبكي ج ١ ص ١٣١ بلفظ

الموجود المقترن .

ومنها : إذا وجد الماء وحال دونه حائل يعجز عن دفعه ، أو احتيج إليه لحيوان محترم ، أو كان به مرض يمنعه من استعماله . جاز له التيمّم ، لوجود المانع الحسيّ من استعمال الماء .

ومنها : الأب الكافر لا يرث ابنه المسلم ، ولا ابنه يرثه لاختلاف الدين . وهذا مانع شرعي .

ومنها : من وجد حرّة ولكن رتقاء أو قرناء أو رضيعة أو معتدّة عن غيره فله نكاح الأمة ، على الأصحّ .

القاعدتان التاسعة والعاشرية بعد الخمسمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

المقتضى تبع للمقتضى^(١).

وفي لفظ : المقتضى إنما يثبت إذا ثبت المقتضى^(٢).

المقتضى والمقتضى

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

المقتضى بالفتح : اسم مفعول من اقتضى فهو مقتضى أي ما ترتب وجوده على وجود مقتضيه - وهو المطلوب .

والمقتضى بالكسر : اسم فاعل من اقتضى فهو مقتضى - أي طالب لما يترتب عليه ويطلبه ، فمقتضى الدين هو الدائن ، ومن قضى الدين هو المدين ، والمقتضى هو الدين ، فالمطلوب تابع لطالبه ومترتب وجوده عليه .

فإذا ثبت ووجد الطالب ، ثبت ووجد المطلوب . فمقتضى الأمر الوجوب ، ومقتضى النهي التحريم .

فالأمر مقتضى ، والوجوب مقتضى ، والنهي مقتضى والتحريم مقتضى . وهكذا .

(١) المبسوط ج ٦ ص ٩٠ .

(٢) القواعد والضوابط ص ٩٦ عن التحرير .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومدلولهما :

بلوغ الإنسان عاقلاً يقتضي ترتب التكاليف في ذمته ، ووجوبها عليه ، ومطالبة بها . فوجوب التكاليف مقتضى ، ومقتضيه البلوغ عاقلاً . وإن كان المقتضى في الحقيقة هو الشرع . ولكن الشرع أقام البلوغ مع العقل أمانة وعلامة على وجوب التكاليف .

ومنها : عقد البيع إذا ثبت فهو مقتضى لتبادل البدلين ، وإباحتهما للمتعاقدين .

ومنها : عقد النكاح إذا صحّ فهو مقتضى لحل الاستمتاع بين الزوجين .

ومنها : الإتلاف مقتضى للضمان ومسترتب عليه ، فالضمان مقتضى .